World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 17 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 28 أكتوبر/تشرين الأول 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2025/7-A/3

المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2026-2030)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2026-31 ديسمبر/كانون الأول 2030
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	3 318 518 888 دولارا أمريكيا
إطار المساءلة عن النتائج*	3

* إطار المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يجمع بين تتبع البرامج والتتبع المالي ويقدم نهجا قائما على النتائج للبرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

على الرغم من النمو الاقتصادي السنوي اللافت والتقدم المحرز في مجال التنمية، فإن طموح إثيوبيا في أن تصبح "منارة أفريقية للازدهار" بحلول عام 2030 - كما هو موضح في خطة التنمية الوطنية العشرية للفترة 2021-2030 - يواجه عقبات بسبب الأزمات العالمية والإقليمية، والنزاعات الداخلية، والصدمات الاقتصادية والمناخية، وارتفاع معدلات الفقر.[1] وتزداد هذه التحديات تعقيدا بسبب المشاكل الهيكلية التي تتسبب في إضعاف أثر النمو الاقتصادي، وتحد من إمكانية إحداث تغيير تحويلي، وتتفاقم معها حالة انعدام الأمن الغذائي.

وللمساعدة على معالجة هذه المشاكل المتعددة الأبعاد، سيعمل **البرنامج** على إدماج تدخلاته وتنفيذها على مراحل وبالتسلسل، من خلال التركيز على المجالات التي تحدث أكبر قدر من الأثر المحتمل. وستسعى مبادراته المتعددة القطاعات إلى تلبية الاحتياجات العاجلة، من خلال زيادة إمكانية الحصول على الأغذية وتوافرها، بينما تعمل على بناء الاعتماد على الذات والتصدي للأسباب الجذرية للضعف، بما في ذلك من خلال دعم النظم الغذائية القادرة على الصمود. ومن خلال تحديد أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة وعبر المواقع والقطاعات والنظم، سيكمّل **البرنامج** استراتيجيات الحكومة وجهود الشركاء من أجل تقديم برمجة مبتكرة وواعية بالمخاطر تنقذ الأرواح وتغيّر الحياة.

[1] وفقا للبنك الدولي، تعد إثيوبيا واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة، مع نمو يقدر بنحو 8.1 في المائة في 2024/2023. ولكنها تظل أيضا واحدة من أفقر البلدان، حيث يبلغ الدخل القومي الإجمالي للفرد 1 020 دولارا أمريكيا.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيد Z. Milisic
المدير القطري
بريد إلكتروني: zlatan.milisic@wfp.org

ومن خلال الاسترشاد بالرؤى التحليلية المستمدة من الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2025-2030 والتقييمات ذات الصلة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لإثيوبيا، تعتمد هذه الخطة الخمسية نهجا قائما على النظم إزاء تحقيق القضاء على الجوع وتقوم على المزايا النسبية **للبرنامج** لتحقيق خمس حصائل متكاملة:

- تمكّن الأشخاص المتضررين من الأزمات والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخليا، في المناطق المستهدفة في إثيوبيا من الحصول بشكل فوري ومنصف على أغذية آمنة وكافية ومغذية، تحسبا للصدمات وخلالها وفي أعقابها.
- بحلول عام 2030، تعزيز رأس المال البشري لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي في المناطق المستهدفة، بدعم من أنماط غذائية أفضل صحيا ونظم صحية وتعليمية أقوى، مما يُمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم.
- بحلول عام 2030، تمكّن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة للمخاطر من تعزيز سبل كسب عيشهم، بدعم من نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود تمكّنهم من تحمل الصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة.
- بحلول عام 2030، تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة من أجل الاستعداد للكوارث وإدارة المخاطر والحماية الاجتماعية ونظم غذائية تعزز الاستجابة الفعالة للصدمات.
- حصول الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في إثيوبيا على الخدمات التي تُمكّنها من تحسين وصولها إلى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر والمتضررة من الأزمات والاستجابة لاحتياجاتها على مدار العام.

وتدمج هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الأولويات الشاملة، بما في ذلك التغذية والحماية والمساءلة والاستدامة البيئية، بينما تعزز المساواة، ولا سيما للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الالتزام بالمبادئ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وتطبيق نهج "عدم إلحاق الضرر". وتعطي الأولوية للأشخاص المهمشين والمعرضين للمخاطر، حيث تعالج الصدمات المركبة وأوجه الضعف من خلال برمجة عالية الجودة تشمل خطوطا واضحة للمساءلة.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2026-2030) (WFP/EB.2/2025/7-A/3)، بتكلفة كلية يتحملها **البرنامج** قدرها 888 518 318 3 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- تعتبر إثيوبيا، التي يبلغ عدد سكانها 129.7 مليون نسمة،[2] واحدة من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي[3] وتصنف من ضمن البلدان الأكثر فقرا في العالم، حيث تحتل المرتبة 180 من بين 193 بلدا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2023[4] والمرتبة 102 من بين 127 بلدا في مؤشر الجوع العالمي لعام 2024.[5] وعلى الرغم من النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 10 في المائة سنويا في المتوسط في الفترة من 2004 إلى 2019، يقدر أن 69 في المائة من السكان كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في 2021.[6] ويعاني أكثر من 58 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، ولا تحصل سوى أسرة واحدة من بين كل أربع أسر على نمط غذائي مغذٍ. ويؤثر ذلك بصورة غير متناسبة على النساء والأطفال والمجتمعات المحلية والأشخاص النازحين قسرا.[7]

2- ومنذ عام 2018، خلّفت الصدمات المتداخلة – الجفاف والفيضانات وتفشي الجراد والنزاعات وجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) – آثارا شديدة على الأسر الإثيوبية، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر وزيادة الضغوط على الخدمات الحكومية.[8] وبلغ التضخم 25 في المائة في المتوسط سنويا، وبلغ ذروته عند 34 في المائة في عام 2022،[9] بسبب النقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض قيمة العملة والسياسات النقدية والمالية غير الفعّالة. وأدى تحول إثيوبيا نحو تعويم سعر الصرف في منتصف عام 2024 إلى تفعيل تسهيلات ائتمانية ممددة قيمتها 3.4 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، مع صرف أولي قيمته مليار دولار أمريكي، وتعهد البنك الدولي بمبلغ 16.6 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات.

3- ويؤدي الاستقطاب بين الجماعات العرقية والنزاعات التي لم تتم تسويتها إلى تقويض السياسة والسلام والاستقرار في إثيوبيا. وتتفاقم المظالم التاريخية – النزاعات على الأراضي والفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتشرذم السياسي – بفعل المؤسسات الهشة والتنافس على الموارد والفساد.[10] وأدى النزاع في الفترة 2020-2022 في شمال إثيوبيا، والأعمال العدائية المكثفة في إقليم أمهرة منذ منتصف عام 2023 والأعمال العدائية المستمرة في أوروميا والقتال المتقطع في المناطق الأخرى، إلى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي في إثيوبيا وتدمير البنية التحتية وزيادة انعدام الأمن الغذائي[11] وسوء التغذية، وإحداث المزيد من الاضطراب الاقتصادي.

4- وتسببت النزاعات والصدمات المناخية والضغوط الاقتصادية في عمليات نزوح طويلة الأمد بين عاميْ 2008 و2023. وفي عام 2024، احتاج 21.4 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك 4.6 مليون نازح داخلي، وهو ما يشكل انخفاضا كبيرا عن السنوات السابقة.[12]

---

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان. لوحة متابعة البيانات السكانية العالمية: إثيوبيا.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مؤشر التنمية البشرية: إثيوبيا.

[5] منظمة Concern Worldwide، ومنظمة Welthungerhilfe، ومعهد القانون الدولي للسلام والنزاع المسلح. مؤشر الجوع العالمي: إثيوبيا.

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2024. *الموجز الاقتصادي الفصلي- إثيوبيا*.

[7] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. لمحة عامة عن إثيوبيا: التغذية (تم الاطلاع عليه في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ تم إيقاف الموقع).

[8] منظمة Concern Worldwide، ومنظمة Welthungerhilfe، ومعهد القانون الدولي للسلام والنزاع المسلح. مؤشر الجوع العالمي: إثيوبيا.

[9] البنك الدولي. البيانات المفتوحة: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (النسبة المئوية سنويا): إثيوبيا.

[10] الأمم المتحدة. 2024. التحليل القطري المشترك: إثيوبيا.

[11] سجلت زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالأمن الغذائي، إذ ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من 8 ملايين في عام 2019 إلى ذروة بلغت 22.6 مليون في عام 2022 قبل أن ينخفض إلى 15.8 مليون في عام 2024. وقد أسفر الارتفاع الحاد، ولا سيما بين عامي 2020 و2022، عن النزاع في الشمال والجفاف المتتالي في المناطق الرعوية الجنوبية. أنظر منظمة الصحة العالمية. 2024. تحليل الحالة الصحية العامة – إثيوبيا.

[12] يظهر أحدث تقييم للنازحين داخليا، أجرته المنظمة الدولية للهجرة وأقرته اللجنة الإثيوبية لإدارة مخاطر الكوارث، أنه حتى مايو/أيار 2024، نزح 69 في المائة من النازحين داخليا بسبب النزاع، و16 في المائة جراء الجفاف، في ما نزح الباقون بسبب أحوال سيئة أخرى مرتبطة بالطقس مثل الفيضانات.

5- وتستضيف إثيوبيا 1.1 مليون لاجئ، وهو ثاني أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا.[13] وفي حين أن سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها تجتذب وافدين جدد أثناء الفترات التي تشهد عدم استقرار إقليمي، لا تزال هناك تحديات متعلقة بإدماج اللاجئين في النظم الوطنية.

6- وتواجه إثيوبيا تحديات كبيرة في مجال المساواة، حيث تؤثر المعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة على أدوار النساء والرجال والبنات والأولاد، وغالبا ما تؤدي إلى سلوك تمييزي، مما ينتج عنه ارتفاع معدلات العنف والأمية والتفاوت الاقتصادي، ولا سيّما بالنسبة للنساء والبنات. وبحلول سن 18 عاما، تكون 40 في المائة من البنات متزوجات، و20 في المائة منهن قد أنجبن.[14]

7- وفي إثيوبيا، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز هائلة تعوق حصولهم على التعليم وفرص العمل والدعم الإنساني، ولا سيما النساء والبنات، اللواتي يواجهن أيضا انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وعبئا ثقيلا من الواجبات المنزلية. ويقيد الوصول المحدود إلى التعليم[15] فرص العمل في المستقبل، حيث يزيد تعذر الوصول إلى أماكن العمل وارتفاع تكاليف النقل والوصمة الاجتماعية من تفاقم الوضع. ونتيجة لذلك، يعيش ما يقدر بنحو 95 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة تحت خط الفقر.[16]

8- وتعتمد نسبة تتراوح بين 80 و85 في المائة من سكان إثيوبيا على الزراعة البعلية والرعي في سبل كسب عيشها. كما أن القدرة المحدودة على التكيُّف وموجات الجفاف والفيضانات المتكررة لا تزال تؤثر على الناس والمجتمعات المحلية، مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي. والزراعة وسبل كسب العيش والتنوع البيولوجي والصحة والبنية التحتية والمياه معرضة بشدة لمخاطر تغير أنماط الطقس. وخلّفت موجات الجفاف المتتالية من أواخر عام 2020 حتى نهاية عام 2022 في المناطق الرعوية الجنوبية، والجفاف الذي وقع في شمال إثيوبيا في أوائل عام 2024، آثارا شديدة على المناطق الرعوية القاحلة بالفعل التي تغطي ثلثيْ مساحة اليابسة في البلاد.[17]

9- ويشكّل الأطفال دون سن الخامسة عشرة 40 في المائة من السكان، ولا يكمل التعليم الابتدائي سوى 58 في المائة من الأطفال، مما يترك 8.8 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة. يتفاقم انخفاض معدلات الاستبقاء في المدارس بسبب النزاع والصدمات المرتبطة بالطقس وتفاقم سوء التغذية الناجم عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وسوء المرافق الصحية والنظافة الصحية وارتفاع عبء الأمراض. ويعاني حوالي 39 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، و22 في المائة من نقص الوزن، و11 في المائة من الهزال.[18] ووفقا لأحدث استقصاء وطني متاح للمغذيات الدقيقة، يعاني شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص من نقص في مغذٍ واحد على الأقل من المغذيات الدقيقة.[19] ويتجاوز انتشار فقر الدم عتبات الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، لا تزال هناك تفاوتات في الحصول عليها بين المناطق الريفية والحضرية وبين مستويات الدخل. فالأطفال الذين يولدون اليوم سيكبرون ليصبحوا منتجين بنسبة 38 في المائة فقط مما كانوا سيصبحون عليه لو حصلوا على جميع هذه الخدمات.[20]

10- ويؤدي الافتقار إلى البيانات المصنفة في الوقت المناسب الناتج عن النظم المجزأة، ومحدودية البنية التحتية الرقمية، وعدم كفاءة معالجة البيانات إلى تقليص فعالية البرامج في جميع القطاعات. كما تؤدي البيانات ذات النوعية الرديئة والنظم القديمة والتأخر في إجراء الاستقصاءات الوطنية إلى تقويض مبادرات التعليم والرعاية الصحية، مما يعرقل تخطيط السياسات والميزانية. وتؤدي محدودية البيانات وعدم كفاية تحديد ملامح مخاطر الكوارث إلى إعاقة تخطيط المبادرات المحلية في مجال القدرة

---

[13] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بوابة البيانات التشغيلية: إثيوبيا.

[14] صندوق الأمم المتحدة للسكان. لوحة متابعة أوضاع المراهقين والشباب – إثيوبيا.

[15] يقدر أن 5 في المائة فقط من الأطفال ذوي الإعاقة في سن المدرسة ملتحقون بالمدارس.

[16] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. 2012. *خطة العمل الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة (2012-2021)*.

[17] البنك الدولي. 2024. *إثيوبيا: التقرير القطري عن المناخ والتنمية*.

[18] الاستقصاء الأساسي للاستراتيجية الوطنية للأغذية والتغذية مارس/آذار 2023: التقرير الأولي للنتائج الرئيسية.

[19] Hailu, Andinet (2016). الاستقصاء الوطني الإثيوبي للمغذيات الدقيقة.

[20] البنك الدولي. 2020. *إثيوبيا: مؤشر رأس المال البشري 2020*.

على الصمود. وتعاني برامج الحماية الاجتماعية من الاستهداف غير الدقيق بسبب استخدام العمليات الورقية اللامركزية، ومحدودية نظام الهوية الوطنية، وعدم وجود سجل اجتماعي مركزي، وعدم كفاءة نظم الدفع الرقمي.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

11- تهدف رؤية إثيوبيا لعام 2030 إلى مساعدة البلد في بلوغ مركز البلد ذي الدخل المتوسط والتقدم نحو تحقيق التنمية الطويلة الأجل. وتسترشد هذه الرؤية بخطة التنمية العشرية للفترة 2021-2030 التي تركز على النمو الشامل والحد من الفقر وتنمية رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية والحوكمة. وتستند رؤية 2030 أيضا إلى خطة الإصلاح الاقتصادي المحلي لعام 2019، التي تتناول اختلالات الاقتصاد الكلي ونمو القطاع الخاص والإصلاحات القطاعية الرئيسية، بما في ذلك الزراعة.

12- تهدف حكومة إثيوبيا، من خلال سياسة الزراعة والتنمية الريفية والمبادرات القائمة على النظم الغذائية، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني لناحية إنتاج الحبوب، مع التزام بمعالجة التحديات الهيكلية الرئيسية وتنفيذ الإصلاحات المستهدفة. وتحدد السياسة تحولا استراتيجيا من زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الممارسات الزراعية الممكننة والواسعة النطاق. بالإضافة إلى ذلك، تشدد السياسة على تحويل النظم الغذائية وتنفيذ خارطة طريق وطنية للتغذية. كما تعطي الأولوية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية والأسواق، وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي. وسيتم تنسيق هذه الجهود من خلال معهد التحول الزراعي، الذي يلعب دورا مركزيا في النهوض بانتقال إثيوبيا نحو السيادة الغذائية.

13- ومن الحاسم لتنمية إثيوبيا تعزيز الشراكات العالمية والمحلية. غير أن نقص العملات الأجنبية والفساد يعيقان تهيئة وظائف مستدامة ونمو القطاع الخاص، في حين تكافح منظمات المجتمع المدني مع ضعف الظهور والتمويل. ويدعو الشركاء الإنمائيون الدوليون إلى تحسين التنسيق الذي تقوده الحكومة مع الجهات المانحة وتحسين تبادل البيانات. كما تحتاج وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية إلى دعم أقوى لتعزيز الشفافية وتشجيع الابتكار.

14- ولا تزال الحماية الاجتماعية عنصرا حاسما في التنمية الوطنية في إثيوبيا، وتهدف إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز القدرة على الصمود وتوسيع نطاق التغطية لتشمل شريحة أكبر من السكان. ومع ذلك، اعتمد برنامج شبكة الأمان الإنتاجية في إثيوبيا - وهو ثاني أكبر شبكة أمان اجتماعي في أفريقيا تعالج انعدام الأمن الغذائي المزمن والصدمات - في الغالب على تمويل الجهات المانحة خلال العقدين الماضيين. وقد أثرت الموارد المحدودة على النطاق الذي يغطيه برنامج شبكة الأمان الإنتاجية وعدد التحويلات وقيمتها، في حين استمر ضعف التكامل مع استراتيجيات الحد من الفقر، وتفتت التدخلات، وعدم كفاية التنسيق، مما ترك العديد من الأفراد عرضة للجوع. وفي السنة المالية 2025/2024، خصصت الحكومة أموالا إضافية كبيرة لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية، مما خفف من المخاوف السابقة المتعلقة بنقص التمويل وفتح المجال أمام تحسين التنسيق والفعالية خلال المرحلة اللاحقة من البرنامج، التي تتزامن مع فترة تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية القطرية .ويبيّن هذا أن حكومة إثيوبيا تعتبر برنامج شبكة الأمان الإنتاجية مشروعا رائدا للتحول من المساعدة القائمة على الإغاثة إلى بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود.

15- وعند نشوء احتياجات عاجلة، يشكل توفير استجابة في الوقت المناسب جزءا أساسيا من المساعدة الجماعية. ويشترك **البرنامج** ولجنة إدارة مخاطر الكوارث في إثيوبيا في قيادة مجموعة الأمن الغذائي، التي تتولى الإدارة العامة لتنسيق أغذية الطوارئ وتوزيعها في البلد. وتتولى منصة المجموعة المسؤولية عن تقييم الاحتياجات، وتحديد المناطق الجغرافية الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي، ووضع خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة. وسيواصل **البرنامج** تعزيز جهوده في التنسيق لضمان حصول الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي على الأدلة والبيانات القوية. ويشكل الشركاء الرئيسيون اللجنة الإثيوبية لإدارة مخاطر الكوارث، ودائرة اللاجئين والعائدين، ووزارة الزراعة، ومكتب تنسيق الأمن الغذائي، ووزارة الصحة، والبرنامج الإثيوبي لعمليات الطوارئ المشتركة، واللجنة الفرعية التقنية لشبكة الأمان المستجيبة للصدمات التابعة لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن السلطات المحلية والمؤسسات وخدمات الإرشاد والمراكز الصحية والمجموعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

16- وعلى الرغم من السياسات التقدمية، مثل الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، لا يزال معظم اللاجئين يعيشون في المخيمات، ويعتمدون على المساعدة الإنسانية، ويواجهون حواجز تعوق حصولهم على فرص العمل والتعليم. ولا تزال جهود تعزيز الاعتماد على الذات والمشاركة الاجتماعية تواجه تحديات كبيرة.[21]

17- ويتواءم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2030 مع الخطط الوطنية لإثيوبيا، التي تحدد خمسة مجالات ذات أولوية هي: السلام والحوكمة؛ والاقتصاد والنظم الغذائية؛ والتنمية الاجتماعية؛ والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود والاستعداد والطاقة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. ويتوافق عمل **البرنامج** مع هذه الأولويات الخمس، مع التركيز بشكل خاص على نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التالية:

- الحصيلة 2: استفادة جميع الأشخاص في إثيوبيا، وتحديدا الأشخاص الذين تُركوا خلف الركب، من التنمية الاقتصادية الشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة التي تعطي الأولوية لفرص العمل اللائق، والحصول على أغذية مغذية وطاقة خضراء ميسورة التكلفة.
- الحصيلة 3: استفادة جميع الأشخاص في إثيوبيا، وتحديدا الأشخاص الذين تُركوا خلف الركب، من الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية المنصفة والجيدة.
- الحصيلة 4: تمتع جميع الأشخاص في إثيوبيا، وتحديدا الفئات الأكثر ضعفا والأشخاص الذين تُركوا خلف الركب، بالحماية والاستفادة من تعزيز القدرة على الصمود وزيادة فرص الحصول على التمويل المناخي والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن المناخ والحد من أثر الأزمات البيئية.

18- واستخدم **البرنامج** عند إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية نهجا يقوم على إشراك "المجتمع بأكمله"، حيث شاركت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة – بمن فيهم النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة من المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين والنازحين داخليا، والنظراء الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة - في المشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الثنائية. ومن خلال عرض أولوياته الاستراتيجية وجمع التعقيبات، حدّد **البرنامج** فرصا للتعاون، بما يضمن المواءمة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، من أجل الاستجابة بصورة أفضل لتحديات إثيوبيا في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

3- الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في إثيوبيا

19- في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية، سينفّذ **البرنامج** التوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2025، الذي أبرز، من بين أمور أخرى، ضرورة ضمان أن يظل التوجّه الاستراتيجي ملائما بمرور الوقت وأهمية صون المبادئ الإنسانية، بما في ذلك الاستقلال التشغيلي. وبناء على ذلك، ستجعل الخطة الاستراتيجية القطرية التخطيط الواعي بالمخاطر والقائم على السيناريوهات جزءا لا يتجزأ منها؛ وتوائم استراتيجية **البرنامج** مع توقعات تمويل واقعية ومتنوعة؛ وتحافظ على فصل الأدوار في برامج الاستجابة للأزمات مع مساعدة الحكومة على رفع مستوى النظم الوطنية؛ وتحسّن الإبلاغ عن النتائج، ولا سيّما في إطار الحصائل الشاملة؛ وتدمج بين جهود القدرة على الصمود والإغاثة؛ وتعزيز البرمجة القائمة على النقد بالاستناد إلى تحليلات الجدوى والفعالية من حيث التكلفة.

20- وأشار تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية إلى أنه، في حين حدّد **البرنامج** بدقة المخاطر أثناء أزمة 2021-2022 في شمال إثيوبيا، فقد قلّل من حجم الأزمة واقترح تدابير تخفيف غير كافية. ولكن أظهر **البرنامج** سرعته في الاستجابة لحالات الطوارئ وقابلية توسيع نطاق تدخلاته، إذ عدّل استراتيجيته، ورفع نطاق مساعداته ثلاثة أضعاف ليصل إلى 6.3 ملايين مستفيد، ووسّع جهود الإغاثة لتشمل مناطق تشغيلية جديدة. وأكّد التقييم على أهمية دعم **البرنامج** لأنشطة بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، التي ساعدت على دعم التوسيع السريع وإضفاء الطابع المؤسسي على البرامج الرئيسية من قبل الحكومة، مما مهد الطريق لانتقال البرامج إلى الملكية الوطنية الكاملة والاستدامة.

[21] البنك الدولي. 2024. *توسيع نطاق النُهج الإنمائية لتشمل اللاجئين ومضيفيهم في إثيوبيا*.

21- وسلّط التقييم الضوء على ضرورة ضمان بيئة مواتية للعمل الإنساني، مبيّنا أن طريقة عمل **البرنامج** من خلال النظم الحكومية قد شكّل تحديا أمام الجهود الرامية إلى الالتزام الكامل بالمبادئ الإنسانية. قد جرى التصدي لذلك من خلال حزمة قوية من التدابير التي أطلقها **البرنامج** في إطار مشروع الضمان في إثيوبيا، في أعقاب مزاعم تحريف مسار المعونة التي دفعت **البرنامج** إلى تعليق مساعدات الإغاثة ومساعدات اللاجئين مؤقتا. وشملت التدابير توسيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وتحويل النظم والعمليات المتعلقة بالاستهداف، وإدارة هوية المستفيدين، والرصد، والتسليم، والرقابة، مع إعادة تعريف دور الحكومة وتوضيحه في تيسير المبادرات الإنسانية وتنسيقها وتعبئتها وتأمينها.

22- وبصفته طرفا ثالثا منفذا لمُكوّن القدرة على الاستجابة للصدمات في تيغراي في برنامج شبكات الأمان الإنتاجية، قام **البرنامج** أيضا بتحديث آليات التنفيذ، وخفف من المخاطر وضمن وصول المساعدات إلى المستفيدين المستهدفين. وساعد الاستهداف الجديد القائم على الضعف وتعزيز آليات التعقيبات والاستجابة المجتمعية على إعادة بناء ثقة المجتمع الدولي في **البرنامج** وأظهر إمكانية الإدماج في النظم الوطنية. ومكّنت إدارة الهوية الرقمية تتبع المستفيدين والموارد في الوقت الفعلي تقريبا من تسجيل المستفيدين إلى توزيع مساعدات **البرنامج**، تماشيا مع رؤية **البرنامج** للإدارة المتكاملة للهوية في إطار جميع أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، وتسهيل انتقال المستفيدين من برامج الإغاثة إلى برامج بناء القدرة على الصمود، بالاستناد إلى الملامح الشاملة للأسر.

23- وخلص تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية إلى أن برامج التغذية وبرامج الوجبات المدرسية التي ينفذها **البرنامج** مهمة للغاية وقائمة على الأدلة، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات حيث وفّرت الوجبات المدرسية شبكة أمان حيوية، إذ حوّلت موارد تعادل 11 في المائة من الإنفاق السنوي على الأغذية من قبل الأسر الضعيفة المتلقية للخدمات. وخلُصت دراسة أُجريت في عام 2024 إلى أن الوجبات المدرسية تزيد من احتمال بقاء الأطفال في المدرسة بأكثر من مرتين ونصف المرة، مما يترجم إلى حوالي 2.3 سنة من التعليم الإضافي وعوائد مقدرة بمتوسط 4 دولارات أمريكية لكل دولار يُستثمر في برامج الوجبات المدرسية، ووصلت إلى 7 دولارات أمريكية لكل دولار في بعض المناطق.[22]

24- وسلّط التقييم الضوء على دور قسائم الأغذية الطازجة في الوقاية من سوء التغذية وتحسين تنوع النمط الغذائي وتعزيز الشمول المالي للمرأة. وتُدرج هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة التوصيات المتعلقة بتحسين التوعية بالتغذية في أوساط المستفيدين، وتحسين التنسيق والتكامل مع المبادرات الوطنية، مثل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية.

25- وتُبيّن الأدلة أن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية تعالج الاختناقات في سلاسل القيمة وتعزز النظم الغذائية وتحسن قدرة المزارعين على الصمود؛ عندما يتم إدماجها في البرمجة؛ وفي الوقت نفسه، فإن توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والشراء المحلي للأغذية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك من خلال المشتريات المحلية والإقليمية **للبرنامج**، يعزز أيضا تكامل الأسواق والفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية.[23]

26- وفي ما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن التقييم بشأن تحسين تخطيط الموظفين، اضطلع المكتب القطري في إثيوبيا بعملية لإعادة المواءمة التنظيمية في أواخر عام 2024 لضمان مواءمة قدرات الموظفين مع متطلبات البرامج في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2025-2030. ويُعطي المكتب القطري الأولوية لرفاه الموظفين ويكرّس جهوده لتعزيز القدرات القطرية في هذا المجال. وتطرح الأوضاع الأمنية الصعبة في جميع أنحاء إثيوبيا تحديات في ما يتعلق بإتاحة سبل الوصول الإنساني وتقديم المساعدة، كما تزيد من المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المستفيدون والشركاء والمكاتب والأصول، في حين تؤدي إلى تضخم التكاليف التشغيلية. ويستخدم **البرنامج** استراتيجية قوية لإدارة المخاطر الأمنية وقدرات مكرّسة لضمان العمليات الإنسانية والحفاظ عليها والتخفيف من المخاطر.

[22] S.T. Memirie and others . 2024. "القيمة مقابل المال لبرامج التغذية المدرسية في إثيوبيا".

[23] **البرنامج**. 2024. *تقييم البرامج التجريبية لمشتريات الأغذية المحلية والإقليمية في شرق أفريقيا (2021-2023)*.

4- التموضع الاستراتيجي والأولويات البرامجية والشراكات

توجه الخطة الاستراتيجية القطرية والآثار المقصودة

27- سيقوم **البرنامج**، بناء على عمله في إثيوبيا والدروس المستفادة والشراكات الاستراتيجية، بتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح مع تعزيز رأس المال البشري من خلال المبادرات التي تدعم أنماطا غذائية أفضل صحيا وتحسين التعليم وسبل كسب العيش، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب والنازحين واللاجئين، وسيعزز في الوقت نفسه نظاما غذائيا أكثر كفاءة وشمولا وقدرة على الصمود واستدامة.

28- وسييسر **البرنامج** التحول من برامج الإغاثة إلى برامج القدرة على الصمود من خلال مواءمة عمله الإنساني مع أولويات التنمية الوطنية وتعزيز القدرات والنظم من أجل معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وستدعم النظم الغذائية القادرة على الصمود وشبكات الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات جهود الحكومة الرامية إلى تقليل الاحتياجات الإنسانية، إلى جانب تحسين فرص الوصول إلى أغذية آمنة ومغذية وزراعة مستدامة وسبل كسب عيش قادرة على التكيُّف، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات وعوامل الإجهاد.

29- خلال عامي 2023 و2024، غير **البرنامج** طريقة عمله في إثيوبيا، حيث عمد إلى تعزيز الضوابط لضمان وصول المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين. وشملت التغييرات تعزيز استهداف المستفيدين والرصد وآليات التعقيبات المجتمعية، فضلا عن تحسين تتبع السلع وإدارة الشركاء المتعاونين. واستنادا إلى الدروس المستفادة، سيواصل **البرنامج** تركيزه الشديد على المخاطر من أجل منع أي تحريف لمسار المساعدات الإنسانية، من خلال إدماج تدابير ضمان قوية لضمان شفافية تدخلاته وجودتها العالية ومسؤوليته عنها، مسترشدا بمراعاة ظروف النزاع والمبادئ الإنسانية والالتزام بمبدأ "عدم إلحاق الضرر".

30- ومن خلال تسخير خبرته في سلسلة الإمداد، سيُعطي **البرنامج** الأولوية للشراء المحلي ويوسّع من استخدام التحويلات القائمة على النقد، بما يسهم في النهوض بالشمول المالي المنصف، وتنشيط الاقتصادات المحلية، ودعم الحلول المدفوعة بالأسواق، وتعزيز القدرات على طول سلسلة القيمة، وفي الوقت نفسه تحويل النظام الغذائي وتمكين المجتمعات المحلية عبر الاعتماد على الذات. سيتم تنظيم تدريبات مخصصة للنساء في مجال الدراية المالية والرقمية، إلى جانب حوارات مجتمعية وأسرية. كما سيتم تعزيز الشراكات مع مقدمي الخدمات المالية لتحسين تدابير الحماية وتوفير نماذج لتسليم النقد تراعي الظروف الخاصة بالنساء والفئات السكانية الضعيفة الأخرى.

31- وخلال السنوات الخمس لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف **البرنامج** إلى الوصول إلى 8.7 ملايين مستفيد، تشكّل النساء والبنات ما يزيد قليلا على 60 في المائة منهم. وستُعطى الأولوية للمناطق الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والضعف في مواجهة الصدمات الطبيعية، وسيجري استهداف الأشخاص الضعفاء في إطار كل نشاط من أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية.

32- وسيضع **البرنامج** الأشخاص، ولا سيّما المعرّضين لخطر أن يُتركوا خلف الركب، في صميم تصميم البرامج والاستجابات التشغيلية، مع التركيز على تقييم المخاطر التي يواجهونها والتخفيف منها والتصدي للعوامل الكامنة وراء الضعف. وستُفصّل التدخلات بحسب البيئات والاحتياجات الخاصة، وستُنسّق مع الحكومة والشركاء والجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي من أجل تعزيز الكفاءة والتكامل والتنسيق وأثر البرامج.

33- وانطلاقا من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تتسق هذه الخطة الاستراتيجية القطرية مع الخطط السنوية للاستجابة الإنسانية واستجابة اللاجئين، وخطة إثيوبيا للتنمية العشرية، واستراتيجيات وطنية أخرى، بما في ذلك خارطة الطريق الخاصة بتحويل النظام الغذائي في إثيوبيا[24] وهي أيضا متماشية مع إعلان مالابو لعام 2014 الصادر عن الاتحاد الأفريقي وإعلان سيكوتا لإثيوبيا لعام 2015.

[24] تعطي خارطة الطريق الخاصة بتحويل النظام الغذائي في إثيوبيا الأولوية للإنتاج المستدام، وإدارة المخاطر، والوصول إلى الأسواق، والأنماط الغذائية المغذية، والتحول الزراعي من خلال سياسات متكاملة، والميكنة، والرقمنة.

تكامل البرامج

34- سيستخدم **البرنامج** التخطيط القائم على السيناريوهات والمخاطر لإرشاد نهج مزدوج في بيئات النزاع وما بعد النزاع المتضررة من الظواهر الجوية المتطرفة والصدمات الاقتصادية. ففي بيئات ما بعد النزاع، سيعمل **البرنامج** على تسلسل أنشطة الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود وتنفيذها على مراحل وإدماجها بغية تحقيق أثر مستدام، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويساهم في السلام. وفي بيئات النزاع، سيحافظ **البرنامج** على القدرة على الاستجابة المتكاملة العالية الجودة للأزمات، بما في ذلك القدرة على الاستجابة العاجلة للتصدي للصدمات المفاجئة والوصول إلى المجتمعات المحلية المعزولة، بينما يتم الحفاظ على الاستقلال التشغيلي. ويشكل الاستعداد جزءا لا يتجزأ من كلا النهجين لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات وتقليل الاحتياجات المستقبلية.

35- وسيستخدم **البرنامج** برمجة متماسكة ومتعددة القطاعات تطبق نهج النظم الغذائية من أجل بناء سبل كسب عيش مستدامة وتعزيز القدرة على الصمود. ويتطلب هذا النهج مشاركة **البرنامج** بدور استراتيجي على طول سلسلة القيمة، ودمج الأنشطة في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية مع تلك التي تندرج تحت الحصائل الأخرى للخطة، وذلك بدعم مسارات الاعتماد على الذات للمستفيدين في إطار الحصيلة 1 الخاصة بالاستجابة المتكاملة للأزمات؛ والترويج للأغذية المغذية والمستمدة محليا لصالح أنشطة التغذية والوجبات المدرسية في إطار الحصيلة 2 الخاصة برأس المال البشري؛ ومواءمة العمل الاستباقي وشبكات الأمان الإنتاجية وسلاسل الإمداد المعززة في إطار الحصيلة 4 بشأن الاستعداد الوطني.

العمل الاستراتيجي مع الشركاء

36- سيواصل **البرنامج** العمل مع الحكومة على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية وإقامة شراكات معها، من خلال تكييف قدراته ونُهجه داخل البلد لدعم الإجراءات الحكومية وتعزيز حصائل أكثر قابلية للتوسيع وأكثر شمولا واستدامة. وفي ما يتعلق بالبرمجة المنسقة والمؤثرة، سيعزز **البرنامج** شراكاته مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمعاهد البحثية والعلمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المحلية ومجتمع الجهات المانحة.

37- ومن خلال تبادل المعارف والتدريب التقني والموارد المُقدّمة بموجب الاتفاقات الميدانية، سيقوم **البرنامج** بدعم وتعزيز الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المحلية في مجال الأمن الغذائي والتغذية بالتعاون مع الشركاء الحكوميين، مما سيعزز المشاركة المجتمعية لضمان استرشاد البرامج بأولويات المجتمعات المحلية واحتياجاتها، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز الحلول الدائمة.

38- وسيوسّع التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها نطاق وصول الأشخاص إلى الأصول الريفية والبنية التحتية والخدمات المالية، من خلال تسخير سلاسل القيمة لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود. وسيدعم **البرنامج** إدارة مستجمعات المياه والمبادرات التكيفية، مع مواءمة جهوده مع جهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأصحاب المصلحة الآخرين، في الوقت الذي يعمل فيه مع اليونيسيف في مجالات التغذية والتعليم وأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة. وستُعزّز الشراكات مع منظمة الصحة العالمية الاستجابات الصحية، وسيُسهم التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النهوض بتمكين المرأة.

39- وبالاستناد إلى المركز المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و**البرنامج** للامتياز في البرامج والاستهداف، وبالتعاون مع الحكومة، ستعمل المفوضية مع **البرنامج** في وضع استراتيجيات مشتركة للاستهداف وتحديد الأولويات لتقديم المساعدة القائمة على الاحتياجات للاجئين، مع دفع التقدم الذي يحرزه اللاجئون نحو الاعتماد على الذات.

40- وستركز الشراكات مع القطاع الخاص على تحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والإنتاج المحلي للأغذية المغذية من خلال تقوية الأغذية وآليات تحويل المخاطر مثل التأمين. وستعزز هذه المبادرات الابتكار وتُمكِّن رواد الأعمال المحليين وستكون متوائمة مع خارطة طريق النظم الغذائية في إثيوبيا وأهداف القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، سيزيد **البرنامج** جهوده في مجال الدعوة مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق تمويل الخطط الاستراتيجية القطرية وتوليد مصادر تمويل جديدة لها، مع الأخذ في الاعتبار تغير الاتجاهات العالمية في مجال تعبئة الموارد.

41- ولتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة واكتساب رؤى بشأن المسائل التي تؤثر على الفئات السكانية الضعيفة، سيعمل **البرنامج** مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز جودة توليد الأدلة لإرشاد تصميم البرامج وتحديد المخاطر ووضع خطوط الأساس لتتبع التقدم المحرز، مما يُمكِّن من الدعوة المؤثرة ويظهر قيمة المساعدة والشراكات.

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمكّن الأشخاص المتضررين من الأزمات والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخليا، في المناطق المستهدفة في إثيوبيا من الحصول بشكل فوري ومنصف على أغذية آمنة وكافية ومغذية، تحسبا للصدمات وخلالها وفي أعقابها.

42- من أجل تحقيق الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيقدّم **البرنامج**، بالتعاون مع الشركاء، حزمة متكاملة من المساعدة الغذائية والتغذوية للأشخاص الضعفاء المستهدفين – بمن فيهم النازحون داخليا واللاجئون وأفراد المجتمعات المحلية المضيفة – مندمجا بأنشطته في النظم والبرامج الوطنية، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي، حيثما كان ذلك ممكنا. وسيسترشد **البرنامج** بالتقييمات ومعايير الاستهداف التي تدعم عملية صنع القرار القائمة على الأدلة في أثناء تركيزه على الدعم الذي يقدمه وتوسيع نطاقه. وسيتم ربط الأنشطة وتحديد تسلسلها لتسهيل التحول من المساعدة الإغاثية لأسر مختارة، بحيث يتم ربط تلك الأسر بأنشطة تعزز رأس المال البشري وسبل كسب العيش المستدامة في إطار الحصيلتين 2 و3 للخطة الاستراتيجية القطرية، والنظم الوطنية في إطار الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية.

43- وفي إطار النشاط 1، سيوفر **البرنامج** للأشخاص المتضررين من الأزمات الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أغذية عينية غير مشروطة أو تحويلات قائمة على النقد، بما في ذلك من خلال التوسيع الرأسي والأفقي لمكون الاستجابة للصدمات في برنامج شبكات الأمان الإنتاجية، وبرامج الوجبات المدرسية، والإجراءات الاستباقية. وسيكمِّل **البرنامج** السلال الغذائية للأسر بالأغذية المقوّاة والمخلوطة للوقاية من نقص التغذية لدى الأطفال والحوامل والمرضعات من النساء والبنات الضعفاء.

44- واستنادا إلى البيانات والتحليل الذي يشكّل الأشخاص محوره والتعقيبات المجتمعية، سيعتمد **البرنامج** نهجا قائما على الاحتياجات لتحديد الأولويات بين المناطق الإدارية والفئات السكانية للحصول على المساعدة الإنسانية، بما يضمن وصول المساعدة إلى الأسر والأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل النساء والأطفال والفئات السكانية الأخرى الشديدة الضعف، بما في ذلك النازحون داخليا في المخيمات. وستدعم آليات الاستهداف القائمة على الضعف المستندة إلى الأدلة، ونظم التسجيل والتحقق الرقمية البيومترية والبيوغرافية، التوصيف الدقيق للمستفيدين، مما يمكّن من إعادة تقييم منهجية لاحتياجات الأسر. وسيُيسّر هذا النهج تحديد أولويات المساعدة وتوفير الدعم الأنسب، مما يتيح **للبرنامج** ربط الأسر الضعيفة بمسارات مناسبة للاعتماد على الذات.

45- وسيدعم **البرنامج** أيضا استجابة إثيوبيا المنسقة لحالات الطوارئ على النحو المبين في خطط الاستجابة الإنسانية السنوية،[25] التي تشمل التحديد الجغرافي لمناطق العمليات بين الحكومة الإثيوبية والجهات الفاعلة الإنسانية لضمان الاستهداف المناسب للموارد المخصصة، ولا سيما للمساعدة في موسم الجدب. وبالإضافة إلى ذلك، سيحتفظ **البرنامج** بقدرة الاستجابة السريعة للتصدي للصدمات المفاجئة والوصول إلى المجتمعات المحلية المعزولة، التي يُحتمل أن تكون مدعومة بإجراءات استباقية تهدف إلى ضمان تقديم الدعم المرن لسد الثغرات في الاستجابة الإنسانية، مع الحفاظ على الاستقلال التشغيلي **للبرنامج**. وستتيح المراكز اللوجستية التموضع المسبق للمخزونات لضمان الاستجابة في الوقت للاحتياجات العاجلة.

46- وسيركّز النشاط 2 على تقديم المساعدة التغذوية المنقذة للأرواح للأشخاص المتضررين من الأزمات. وسيكثّف **البرنامج** واليونيسف، بالتعاون مع وزارة الصحة في إثيوبيا، الجهود الرامية إلى التصدي للهزال من خلال مواءمة برنامج الإدارة المتكاملة لسوء التغذية الحاد مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لعام 2023 بشأن الوقاية من الهزال والوذمة الغذائية

[25] شارك **البرنامج** في قيادة مجموعة الأغذية ويدعم القدرات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث من خلال توفير خدمات التنسيق وإدارة المعلومات، وتقييم الاحتياجات، وتعبئة الموارد، والتدريب، وبناء القدرات في تحليل الأمن الغذائي والتخطيط للاستجابة في حالات الطوارئ.

وإدارتهما. وسيركز **البرنامج** على التدخلات القائمة على الأغذية، وستركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة على حلول الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لتقديم حزمة رعاية متماسكة ومتعددة القطاعات في إطار نهج متعدد النُظم.

47- وسيواصل **البرنامج** دعم إدارة الهزال والوقاية منه لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهرا والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، من خلال تحويلات الموارد المراعية للتغذية، ومبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي، وتعزيز النظم الصحية المحلية وقدرات مقدمي خدمات الإرشاد المجتمعي على تنفيذ نموذج الإدارة المتكاملة لسوء التغذية الحاد.

48- ومن خلال استخدام البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء تغذية الأمهات والأطفال، سيقوم **البرنامج** بتوفير أغذية مغذية متخصصة أو قسائم أغذية طازجة، بالإضافة إلى أنشطة التغيير الاجتماعي والسلوكي[26] للأفراد الذين يعانون من سوء تغذية معتدل من خلال المرافق الصحية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية. ويهدف هذا التكميل إلى منع تدهور الحالة التغذوية من خلال تعزيز الوصول إلى الأنظمة الغذائية الغنية بالمغذيات.

49- وفي إطار النشاط 3، سيقدّم **البرنامج** مساعدات غذائية غير مشروطة للاجئين المقيمين في المخيمات من خلال مزيج من المساعدات الغذائية العينية والتحويلات القائمة على النقد. ونظرا لقيود التمويل المحتملة، سيواصل **البرنامج**، بالتشاور مع دائرة اللاجئين والعائدين في إثيوبيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تصميم حزم المساعدات الخاصة به وفقا لتقييمات الضعف وسيتحول تدريجيا إلى استهداف اللاجئين على أساس الاحتياجات.

50- وسيدعم **البرنامج** أيضا إدارة الهزال المعتدل والوقاية منه في أوساط اللاجئين المقيمين في المخيمات؛ وسيتم تقديم الأغذية المغذية المتخصصة جنبا إلى جنب مع رسائل التغيير الاجتماعي والسلوك. وسوف يتم توفير الوجبات الساخنة للأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية وما قبل الابتدائية لتعزيز التحاقهم بالمدارس وحضورهم.

51- ومن خلال العمل مع الشركاء، سيهدف **البرنامج** إلى نقل بعض أسر اللاجئين من المساعدة الإغاثية إلى دعم سبل كسب العيش (الذي يُنفذ في إطار النشاط 6)، من خلال تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات، والدعوة إلى اعتماد حلول دائمة، وتقديم تعزيز القدرات للحكومة على جميع المستويات. وستوجه عملية تحديد ملامح اللاجئين الانتقال إلى المساعدة المتمايزة.

52- وسيدعو **البرنامج** إلى المشاركة المجدية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في لجان اللاجئين وإدارة الأغذية، وسيوفر منصات للتدريب وتبادل الخبرات تُمكّن الأعضاء من التأثير على الإجراءات وصنع القرار.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

53- ستسهم الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية في خطط الاستجابة الإنسانية السنوية والخطط القطرية للاستجابة للاجئين. وستدعم السياسة والاستراتيجية الوطنيتين لإثيوبيا بشأن إدارة مخاطر الكوارث لعام 2013، ومشروع خارطة طريق الإنذار المبكر، وخطة إثيوبيا بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ الغذائية والاستجابة لها لعام 2024، والاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة للنازحين داخليا لعام 2024.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2030، تعزيز رأس المال البشري لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي في المناطق المستهدفة، بدعم من أنماط غذائية أفضل صحيا ونظم صحية وتعليمية أقوى، مما يُمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم

54- في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيطبق **البرنامج** نهج دورة الحياة لدعم تنمية رأس المال البشري، حيث سيقدم برامج تغذوية ومدرسية متكاملة تعزز النظم الصحية والتعليمية، وتعزز التعلم، وتحسن تغذية الأطفال وصحتهم– مع التركيز على البنات– وتشجع تحول النظم الغذائية.

[26] ستستخدم رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي لتثقيف مقدمي الرعاية، بما في ذلك الآباء وقادة المجتمع المحلي من الذكور، بتغذية الأم والطفل والسلوكيات الصحية. وحيثما أمكن، سيتلقى تجار التجزئة تدريباً على تخزين الأغذية الغنية بالمغذيات والمستمدة من مصادر محلية.

55- وسيجري في إطار هذه الحصيلة، من خلال التقارب الجغرافي والتكامل البرامجي، دعم وتعزيز الخطة الاستراتيجية القطرية بأكملها، حيث تضمن تركيزا شاملا على رفاه الأطفال والاستفادة من المدارس كمحفزات للتحول المجتمعي.[27] وهي تتواءم مع الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية في ما يتعلق بتدخلات الإغاثة، والحصيلة 3 المتعلقة بسبل كسب العيش، والحصيلة 4 المتعلقة بتعزيز النظم الوطنية وشبكات الأمان من خلال تلبية الاحتياجات العاجلة، بينما يتم بناء القدرة على الصمود والمساهمة في التماسك والاستقرار الاجتماعيين.

56- وفي إطار النشاط 4، سيتعاون **البرنامج** مع الحكومة وأصحاب المصلحة متعددي القطاعات لتنفيذ تدخلات مراعية للتغذية تشكّل نقاط دخول لتوسيع نطاق الإجراءات التغذوية المحددة وتعزيزها، بما يتيح التصدي الشامل للأسباب الكامنة وراء سوء التغذية. وستُنفّذ التحويلات القائمة على النقد والحلول المحلية لمنع التقزّم والهزال ونقص المغذيات الدقيقة من خلال حزمة مفصّلة من رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي المستهدِفة، مع إيلاء الأولوية لصحة الأم والممارسات الجيدة لتغذية الرضع، وتشجيع إعداد وجبات متنوعة ومغذية، والترويج لأنماط غذائية صحية. وسيُدمج التغيير الاجتماعي والسلوكي على نطاق حافظة برامج **البرنامج** ليصل أثره إلى حدوده القصوى.

57- وسيقوم **البرنامج** بتنفيذ تدخلات بناء القدرة على الصمود على مراحل في إطار هذا النشاط من خلال استهداف الأسر المعرضة للمخاطر بالاستناد إلى التقارب الجغرافي مع تدخلات سبل كسب العيش في إطار النشاط 6، ولا سيما المناطق التي أُعطيت الأولوية من جانب مجموعة التغذية. وسيقدم **البرنامج** قسائم الأغذية الطازجة الرقمية للأسر الضعيفة التي لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهرا والحوامل والمرضعات من النساء والبنات.

58- وسيعزز **البرنامج**، من خلال المنتديات الوطنية وشبكات تعزيز التغذية، تنسيق مبادرات التغذية وحوكمتها، سعيا إلى سد الثغرات في البيانات، وإرشاد تصميم البرامج وإدارتها، وإظهار الأثر، وتعزيز الدعوة. ومن خلال الاستفادة من شراكاته وتحالفاته القوية مع القطاعين العام والخاص، سيناصر **البرنامج** التكامل التغذوي، من خلال التركيز على أوجه التآزر التي تعزز إنتاج الأغذية المغذية، والحصول عليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، والطلب عليها للأشخاص الأكثر ضعفا.

59- ومن خلال النشاط 5، ومن أجل دعم طموح إثيوبيا في تحقيق التغطية الشاملة لبرامج الوجبات المدرسية بحلول عام 2030، سيتعاون **البرنامج** مع وزارة التعليم والمكاتب الحكومية الإقليمية والمجتمعات المحلية لتوسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.[28] وسيقدّم **البرنامج** أغذية عينية وتحويلات قائمة على النقد تدعم الشراء المحلي، مع زيادة تدريجية في استخدام السلع المستمدة من مصادر محلية، مما سيُيسّر الانتقال الكامل إلى التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية بحلول عام 2030. وبالارتباط مع النشاط 6، سيُمنح المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة القدرة على تزويد المدارس بأغذية متنوعة ومغذية من خلال مبادرات تُنشئ أسواقا مستقرة للزراعة المحلية، مما يعزز سبل كسب العيش، ويزيد الدخل، ويحسّن الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الريفية.

60- وسيواصل **البرنامج** تقديم الوجبات المدرسية مباشرة كجزء من استجابته السريعة في المناطق المتضررة من الأزمات والصدمات حيث يكون الشراء المحلي من صغار المنتجين صعبا أو غير ممكن.

61- وسيُكمِّل **البرنامج** تقديم الوجبات المدرسية بالبرامج المدرسية التي توفر المواد الأساسية غير الغذائية، وتدعم بناء البنى التحتية وإعادة تأهيلها، وإشراك النوادي المدرسية والمنصات الأخرى في الأنشطة والمهارات الحياتية التي تُمكّن النساء والبنات من الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات جديدة، إلى جانب العمل مع الرجال والأولاد لتعزيز فهم الفوائد المستمدة من هذه التغييرات. وسينفذ **البرنامج** إجراءات مستهدفة مثل تقديم الحصص الغذائية المنزلية وتجريب الحوافز النقدية لتشجيع آباء الأطفال ذوي الإعاقة على إرسالهم إلى المدرسة. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الحكومية، سيسعى **البرنامج** إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المدارس وتوفير الأجهزة التي تساعد التلاميذ ذوي الإعاقة.

[27] تعزز الخطة الاستراتيجية القطرية، في جوهرها، القدرة على الصمود، إذ تقوم الحصيلة 2 على إدراك أن الطفل الذي يتمتع بتغذية جيدة يكون أقدر على الصمود في وجه الصدمات.

[28] سيَشمل ذلك توسيع نطاق تقديم الوجبات المدرسية مباشرة للأطفال الذين يعانون من انعدام مزمن في الأمن الغذائي، وتغطية إقليم الصومال، حيث تبلغ حصائل التعليم ومواظبة البنات على الدراسة أدنى مستوياتها على المستوى الوطني.

62- وسيعزز **البرنامج** القدرة المؤسسية والتنسيق على جميع المستويات الحكومية والقطاعات لتعزيز التخطيط الفعال **للبرنامج** الوطني للوجبات المدرسية، وتدبير الموارد له ورصده. ومن خلال تقديم هذا الدعم، سيؤكد **البرنامج** الحاجة إلى زيادة التمويل المحلي، بما في ذلك من خلال "تكثيف" مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التي توجهها المجتمعات المحلية.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

63- استمدت الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية من مجال الأولوية 3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة "التنمية الاجتماعية"، وتُسهم في الحصيلتين 3-1 و3-2 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتتواءم مع الاستراتيجية والبرنامج الوطنيين للتغذية للفترة 2016-2020، وبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية، وإعلان سيكوتا للفترة 2016-2030 والخطة الحكومية السادسة لتنمية قطاع التعليم للفترة 2020-2025، وإطار واستراتيجية السياسة الوطنية للتغذية المدرسية لعام 2021، والخطة الإثيوبية لتحول التعليم لعام 2023.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2030، تمكّن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة للمخاطر من تعزيز سبل كسب عيشهم، بدعم من نظم غذائية قادرة على الصمود تُمكّنهم من تحمل الصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة.

64- في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية، سينفّذ **البرنامج** نشاطا واحدا متكاملا (النشاط 6) مرتكزا على نهج النظم الغذائية من أجل تعزيز سبل كسب العيش المستدامة وتقوية القدرة على الصمود لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرّضة للمخاطر.

65- وسيساعد **البرنامج** الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال تقديم التدريب والدعم للممارسات الزراعية الرعوية التجديدية التي تعزز الوصول المنصف إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، مثل المراعي والمياه، مع الاستثمار في إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية تحت قيادة المجتمع المحلي. وسيعزز **البرنامج** أيضا إمكانية الوصول إلى الأسواق وإدارة المخاطر، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتوفير التثقيف والتوعية بشأن الأنماط الغذائية المتنوعة تغذويا، وزيادة إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، مستفيدا من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومنصات تنسيق المجموعات للاتفاق على مجالات عمل متكاملة تتماشى مع المهام والميزات النسبية لكل من الجهات الفاعلة المعنية.[29]

66- وبالاستناد إلى البرمجة القائمة في مجال القدرة على الصمود، سيعطي **البرنامج** الأولوية للعمل في بيئات ما بعد النزاع. وسيسهم التقارب الجغرافي والتكامل مع أنشطة الوقاية من سوء التغذية والتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في تعزيز أثر عملياته. من خلال مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، واستخدام قسائم الأغذية الطازجة، وتوسيع نطاق الطلب المدرسي، يهدف **البرنامج** إلى إنشاء أسواق موثوقة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتنويع إنتاج الأغذية والأنماط الغذائية، بما يدعم الاقتصادات المحلية ويعزز فرص العمل واستقرار الدخل والقدرة الاقتصادية على الصمود والسيادة الغذائية.

67- وسيدعم **البرنامج** المستفيدين، بمن فيهم اللاجئون، حيثما أمكن، في انتقالهم من الاعتماد على المساعدات الغذائية العامة من خلال توفير الدعم لسبل كسب العيش بالتعاون مع الشركاء المعنيين، وتعزيز الاكتفاء الذاتي والتماسك الاجتماعي والحلول الدائمة.

68- ومن خلال إدماج النشاط 6 مع النشاط 7 المتعلق بالاستعداد الوطني وتعزيز النظم، سيوسّع **البرنامج** نطاق الوصول إلى خدمات الإرشاد من خلال المنصات الرقمية، ويستفيد من الشبكات المحلية لدعم الحد من مخاطر الكوارث وخدمات سبل كسب العيش المستدامة – بما في ذلك تعزيز نظم الإنذار المبكر بقيادة المجتمعات المحلية، واستخدام العمل الاستباقي للتخفيف من آثار

[29] بقيادة منظمة الأغذية والزراعة في تقديم الدعم في مجال السياسات وبناء القدرات لوزارة الزراعة، سيركّز **البرنامج** على تقديم الدعم المباشر لصغار المنتجين الزراعيين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، مستفيدا من قدرته التشغيلية وخبرته في إدارة مخاطر الكوارث، والشمول المالي، واللوجستيات، بما في ذلك إدارة ما بعد الحصاد، والوصول إلى الأسواق، وحلول التخزين بقيادة المجتمعات المحلية في "الميل الأخير".

الصدمات البطيئة الحدوث، وتحسين جمع البيانات ونشرها ومعلومات "الميل الأخير"، وتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة المستندة إلى المعارف التقليدية – مع تيسير الوصول إلى منتجات التأمين البالغ الصغر.

69- وسيعالج **البرنامج** الحواجز الهيكلية التي تواجهها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول إلى تدخلات سبل كسب العيش والاستفادة منها. وسيتم التركيز على تعزيز القيادة وصنع القرار، والوصول إلى التدريب، والتمكين الاقتصادي من خلال أدوار وفرص جديدة في سلاسل القيمة.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

70- تتواءم الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية مع مجال الأولوية 2 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، "الاقتصاد والنظم الغذائية"، حيث تُسهم في الحصيلتين 2-2 و2-3 ومجال الأولوية 4 في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، "الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود والاستعداد". كما تدعم خطة التنمية العشرية لإثيوبيا، واستراتيجية النظام الزراعي والغذائي المراعي للتغذية للفترة 2024-2030، وخارطة طريق النظم الغذائية الإثيوبية للفترة 2021-2030.[30]

الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية: بحلول عام 2030، تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة من أجل الاستعداد للكوارث وإدارة المخاطر والحماية الاجتماعية ونظم غذائية تعزز الاستجابة الفعالة للصدمات

71- في إطار الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية، واتباعا لنهج منسّق، سيقدّم **البرنامج** دعما في بناء القدرات إلى جانب مبادرات تكميلية تُنفَّذ في إطار الحصائل 1 و2 و3 و5 – التي تهدف إلى تعزيز النظم الوطنية للأمن الغذائي والتغذية وشبكات الأمان والاستعداد لحالات الطوارئ – مع الدفع قدما بالرقمنة وبناء قدرة أكثر صمودا لسلسلة الإمداد.

72- وسيركّز النشاط 7 على تمكين الحكومة من توسيع نطاق برامج المساعدة وبناء قدراتها بصورة مستدامة على طول خمسة مسارات حاسمة: السياسات والتشريعات؛ المساءلة المؤسسية؛ التخطيط الاستراتيجي والتمويل؛ مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم البرامج وتنفيذها؛ ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية.

73- ومن خلال التحليلات وتوليد الأدلة، بما في ذلك تلك المستمدة من نظام **البرنامج** لرصد الأمن الغذائي والتغذية، يقدّم **البرنامج** رؤى بشأن حالة الأمن الغذائي في إثيوبيا، وفي الوقت نفسه يعزز قدرات ونظم الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي.

74- وسيعزز **البرنامج** الإدارة الاستباقية للكوارث من خلال دعم النظم الوطنية في إثيوبيا للأمن الغذائي والإنذار المبكر المتعدد الأخطار، وتقديم مساعدة تقنية ودعم في بناء القدرات من أجل تقييم المخاطر ورقمنة عمليات الإنذار المبكر، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في التوقعات.[31]

75- وبغرض حماية المجتمعات المحلية الضعيفة من الأخطار، سيخصص **البرنامج** تمويلا طارئا مخصصا مسبقا للإجراءات الاستباقية والتأمين ضد المخاطر، يُنفَّذ بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية ويسترشد بملامح المخاطر وخططها على مستوى المقاطعات. وسيُستخدم التأمين البالغ الصغر لتعزيز قدرة المنتجين على نطاق صغير على الصمود في وجه الصدمات البطيئة الحدوث، ويُنفَّذ ذلك في إطار الحصيلة 3 من الخطة الاستراتيجية القطرية، في حين سيدعم التأمين السيادي والعمل الاستباقي الاستجابة للأزمات في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية.

76- وسيعزز **البرنامج** شبكات الأمان الوطنية المستجيبة للصدمات من خلال استخدام خبراته في تقييمات جوانب الضعف والاستهداف وإدارة المستفيدين ونظم التنفيذ. وسيدعم رقمنة البرامج الرئيسية مثل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية، ويساعد في تفعيل السجل الوطني، ويساهم في النهوض بمشروع الهوية الوطنية الرقمية لتعزيز الاستهداف والتسجيل والرصد في برامج المساعدة. وفي أوقات النزاع أو الأزمات السياسية، يمكن **للبرنامج** أن يدعم تنفيذ برامج شبكات الأمان بصفته طرفا ثالثا منفذا.

[30] تتوخى خارطة طريق النظم الغذائية الإثيوبية للفترة 2021-2030 "نظاما غذائيا شاملا ومنصفا يزيد من الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ويحقق الأمن الغذائي، ويعزز الصحة والتغذية، ويحفظ الأراضي والموارد الطبيعية الثمينة في إثيوبيا ويحمي الفئات الأشد ضعفا". أنظر: *حكومة إثيوبيا. 2024. التزام محوري: تحويل النظم الغذائية في إثيوبيا*.

[31] تتناول هذه التحليلات بالبحث عوامل مثل استهلاك الأسر للأغذية، واستراتيجيات سبل كسب العيش، وآليات التصدي، وتوفّر معلومات بالغة الأهمية تثري برامج **البرنامج** في إطار جميع حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، وتدعم الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في التخطيط الاستراتيجي، وفي توجيه البرامج وتنفيذها.

77- وسيقدم **البرنامج** الدعم لتعزيز قدرات الشركاء الحكوميين والإنسانيين والإنمائيين لتحسين الوصول إلى الخدمات اللوجستية وسلاسل إمداد السلع الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وسيساعد **البرنامج** الحكومة في إنشاء احتياطي استراتيجي للحبوب وبناء قدرات الحكومة في مجالات المشتريات وإدارة الحبوب والبنية التحتية والتخزين والاستجابة لحالات الطوارئ والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم **البرنامج** المساعدة التقنية لتحسين إدارة المخزون ونظم التتبع والإبلاغ من أجل توفير خدمات سلسلة الإمداد الوطنية الأكثر فعالية وموثوقية مع خطوط واضحة للمساءلة.

78- وكجزء من تنفيذ تدابير الضمان العالمي، سيدعم **البرنامج** الحكومة في وضع وتنفيذ تدابير إدارة السلع التي تضمن الرصد من البداية إلى النهاية. وتشمل هذه التدابير استخدام تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع في الشاحنات؛ واستخدام "حل الميل الأخير"، الذي يتيح الحصول على بيانات في الوقت الفعلي عن استلام البضائع في نقاط التوزيع النهائية؛ وحلولا لوضع علامات على أكياس **البرنامج** تحمل وجهتها ورقم الاتصال بخط المساعدة التابع **للبرنامج**.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

79- تتواءم الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الحصيلة 3-4 لمجال الأولوية 3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، "التنمية الاجتماعية"، ومع مجال الأولوية 4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، "الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود والاستعداد". وهي تدعم خطة التنمية العشرية لإثيوبيا، ولا سيّما في تعزيز حصول الجميع على خدمات اجتماعية عالية الجودة، وتكمل مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية.[32]

الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية: حصول الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في إثيوبيا على الخدمات التي تُمكّنها من تحسين وصولها إلى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر والمتضررة من الأزمات والاستجابة لاحتياجاتها على مدار العام.

80- في إطار الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف **البرنامج** إلى تعزيز فعالية وكفاءة الاستجابة الجماعية في إثيوبيا من خلال تقديم الخدمات إلى المجتمعين الإنساني والإنمائي.

81- وفي إطار النشاط 8، سيقدّم **البرنامج**، على أساس استرداد التكاليف، مجموعة من الخدمات عند الطلب – بما في ذلك سلسلة الإمداد والخدمات الهندسية والإدارية – والخبرة إلى مجتمع المساعدة الإنسانية والإنمائية. وسيقوم **البرنامج**، بوصفه عضوا في فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم مبادرات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز وتيسير إنشاء واستخدام أماكن عمل وخدمات مشتركة لزيادة الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات.

82- ويركز النشاط 9 على توفير خدمات النقل الجوي. وتُعد الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ضرورية من أجل استجابة إنسانية سريعة وآمنة وفعّالة من حيث التكلفة في إثيوبيا، ولا سيما في المناطق التي يتعذّر الوصول إليها. ومع إعطاء الأولوية لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الأفراد بسبب مخاطر السلامة، تكمل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة القطاع التجاري بدلا من أن تنافسه. وحيثما كان ذلك ممكنا، تدعم الاقتصاد المحلي من خلال التعاقد مع شركات الطيران الإثيوبية وأطقمها. وتبقى المنطقة الصومالية أولوية لرحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، خصوصا في موسم الأمطار، نظرا لبنيتها التحتية المحدودة وكثرة أعداد اللاجئين فيها والتحديات الحادة في الوصول إليها.

83- وفي إطار النشاط 10، سيعمل **البرنامج**، بصفته قائدا مشتركا لمجموعة اللوجستيات مع اللجنة الإثيوبية لإدارة مخاطر الكوارث ومرتبطا بمساهمته في تنسيق مجموعة الأغذية في إطار النشاط 1، بشكل وثيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني وخلية التنسيق بين المجموعات لوضع نهج لوجستي موحد يدعم الحكومة في تنسيق تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. سيقدم **البرنامج** خدمات إدارة المعلومات التشغيلية والتنسيق، والتدريب والخبرة التقنية، وسيعمل على تيسير خدمات اللوجستيات المشتركة - للنقل البري والجوي والتخزين - من أجل تعزيز القدرة على الصمود في سلاسل الإمداد المحلية، وتمكين المستجيبين الوطنيين، وتعزيز أثر استجابة الشركاء.

[32] تشمل الاستراتيجيات والسياسات القطاعية لاستراتيجية الوطنية لتحويل النظم الغذائية وخارطة الطريق للفترة 2021-2030، والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2014، والسياسة والاستراتيجية الوطنيتين لإدارة مخاطر الكوارث لعام 2013، وخطة إثيوبيا الوطنية للتكيف لعام 2019، والاستراتيجية الوطنية الشاملة للاستجابة للاجئين لعام 2017، والاستراتيجية الوطنية للوجستيات للفترة 2018-2028.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

84- في إطار الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيعزز **البرنامج** الشراكات، وبذلك يساهم في خطط الاستجابة الإنسانية السنوية والخطط القطرية للاستجابة للاجئين. وتتواءم الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية أيضا مع استراتيجية إثيوبيا الوطنية للوجستيات للفترة 2018-2028 وسياستها واستراتيجيتها الوطنيتين بشأن إدارة مخاطر الكوارث لعام 2013.

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

85- خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2025، تم تمويل عمليات **البرنامج** في إثيوبيا بشكل أساسي من المساهمات المخصصة للاستجابة للأزمات الناجمة عن موجات الجفاف المتتالية، والنزاع في تيغراي وتزايد الاحتياجات الإنسانية. وقد أدى تحريف مسار المساعدات المزعوم في عام 2023 إلى تعطيل العمليات وأنشطة الدعوة، مما دفع إلى بذل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الشراكات واستعادة ثقة الجهات المانحة، والتركيز على المساءلة والشفافية. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التحديات، المقترنة بانخفاض التمويل الإنساني العالمي وتحول أولويات الجهات المانحة، على التمويل في بداية هذه الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة.

86- ولدعم الاتجاه الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية القطرية والتركيز الموسع على التدخلات الإنمائية القابلة للتوسيع، ولا سيما في مجالات رأس المال البشري، وسبل كسب العيش القادرة على التكيف، والحماية الاجتماعية، سيحتاج **البرنامج** إلى تمويل مرن ومتعدد السنوات. ستساعد استراتيجية تعبئة الموارد في توجيه الجهود نحو تنويع التمويل من خلال جهات مانحة جديدة وناشئة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وحكومة إثيوبيا، وبلدان مجموعة بريكس الموسّعة، والشركاء من القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه استكشاف طرائق تمويل مبتكرة وتعبئة مشتركة للموارد مع سائر كيانات الأمم المتحدة والشركاء.

87- وسيستخدم **البرنامج**، بالاستناد إلى تحليلات التغذية والأمن الغذائي، الاستهداف القائم على الضعف وعملية تحديد ملامح اللاجئين المخطط لها من أجل تحديد أولويات المساعدة وإرشاد أطر الضعف التي توائم الموارد مع شدة الحاجة، بحيث تبتعد عن التدخلات الواسعة النطاق وتتجه نحو الأنشطة المتسلسلة الأكثر دقة واستهدافا والتي تنفّذ على مستويات. وبناء على ذلك، تُعطي الخطة الاستراتيجية القطرية الأولوية لجودة المساعدة والمساءلة عنها على حساب كميتها.

88- وفي ضوء الموارد المتاحة المحدودة، ستستهدف المساعدة الغذائية والتغذوية المنقذة للأرواح المناطق التي حُدِّدت بأنها في المرحلة 4 أو 5 في تحليل اقتصاد الأسرة،[33] والفئات السكانية التي تسجل أعلى مستويات سوء التغذية الحاد. وتستند التدخلات إلى النتائج المستخلصة من نظم رصد الأمن الغذائي والتغذية التي يقودها **البرنامج**، بما في ذلك مؤشرات الضعف، نتائج تحليل اقتصاد الأسر لإرشاد الاستهداف الجغرافي. وستسعى جهود الوقاية التغذوية الأولوية إلى تعزيز القدرات على المستويات المؤسسية والمجتمعية في مجال الإدارة المستدامة للتغذية. وستركز البرامج المدرسية على المناطق المتضررة من النزاعات، وستعمل كشبكات أمان حيوية وتعزز تنمية رأس المال البشري، مع الحفاظ على الدعم في المناطق التي تحظى بالتزامات مستمرة من الجهات المانحة. وستركز المساعدة المقدمة لصغار المنتجين والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على المناطق الأكثر تضررا من الصدمات، مثل المنطقة الصومالية وتيغراي، حيث يمكن للتدخلات أن تحدث أثرا كبيرا على القدرة على الصمود. وفي إطار النشاط 7، سيعطي **البرنامج** الأولوية لتعزيز قدرات إدارة الكوارث على المستويين المؤسسي والمجتمعي، مع التركيز على المناطق العالية المخاطر، ونظم الإنذار المبكر، وتخطيط الإجراءات الاستباقية، والأطر الوطنية التي تسد الفجوة بين تدخلات الإغاثة والقدرة على الصمود.

89- شمل التدابير الخاصة بتحديد أولويات المساعدة المنقذة للأرواح في حال عدم كفاية التمويل خفض أعداد المستفيدين، وإعطاء الأولوية للمساعدة على أساس جغرافي، وتضييق معايير الاستهداف، وتقليص مدة المساعدة، وكملاذ أخير، وقف برامج مساعدات إنقاذ الأرواح.

[33] https://fscluster.org/sites/default/files/hea-guide-for-programme-policy-makers1_0.pdf.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

90- لتعزيز الاستدامة والملكية الوطنية، سيقدم الدعم من خلال أنشطة **البرنامج** المتسلسلة في إطار حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية والمبادرات التعاونية مع المنظمات الأخرى والنظم الوطنية، مما ييسر انتقال المستفيدين من الاعتماد على المساعدة غير المشروطة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة بناء القدرة على الصمود. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع مبادرات الحد من الفقر التي تقودها الحكومة والتي تعزز الانتقال المستدام بين مختلف أشكال الدعم للأشخاص والمدن والقرى الضعيفة.

91- وبناء على ذلك، وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، سيتناقص استخدام التحويلات غير المشروطة مع التحول نحو مشاركة أكثر استدامة مع المستفيدين تهدف إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيّما في مجتمعات اللاجئين. واستنادا إلى تمرين لتوصيف اللاجئين، سيتلقى اللاجئون الأقل ضعفا دعما لسبل كسب العيش من خلال نهج مرحلي يبدأ ببناء القدرات المستهدِف وتحويلات الموارد لمعالجة الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي وإرساء الأساس لحلول مستدامة. ويُيسّر النظام الرقمي **للبرنامج** لإدارة هوية المستفيدين مسارات الاعتماد على الذات ويتابع إيصال المساعدة إلى الأسر المستهدفة.

92- ويشكل تعزيز النظم الوطنية والقدرات المحلية عنصر محوري في نهج **البرنامج** لتحقيق استدامة البرامج في إثيوبيا. ومن خلال الشراكات المتعددة القطاعات، يهدف **البرنامج** إلى تنفيذ برمجة عالية الجودة ومستدامة تعطي الأولوية لتعزيز النظم الوطنية والقدرات المحلية في مجالات التنسيق والتوسيع والرصد وإدارة التدخلات الشاملة، وتشمل تنمية القدرة المؤسسية الكافية لتشغيل السياسات والأطر والاستراتيجيات الوطنية.

93- والأهم من ذلك أن **البرنامج** يهدف إلى تمكين المؤسسات الإثيوبية من إدارة شبكات الأمان ومبادرات الاستعداد للكوارث بشكل مستقل. وسيُدمج نهج شامل لإدارة المخاطر في النظم الوطنية، جامعا بين استراتيجيات التخفيف والامتصاص والتحويل للحد من أثر الصدمات. ويعزز هذا النهج الاعتماد على الذات من خلال إدماج القدرة على الصمود في أطر الأمن الغذائي والاستعداد، مما يرسخ نماذج مستدامة تمكّن المجتمعات المحلية من توقع التحديات ومواجهتها والتعافي منها.

94- وبينما سيعتمد تقديم الخدمات على الاحتياجات التشغيلية، تهدف خدمات تنسيق اللوجستيات التي يقدمها **البرنامج** إلى تمكين المنظمات الوطنية من تحقيق انتقال فعال إلى استجابة إنسانية تراعي إضفاء الطابع المحلي. وستنقل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة الطرق التي تخدمها إلى الناقلين التجاريين بمجرد أن يصبحوا قادرين على تلبية متطلبات الجداول الزمنية ومعايير السلامة بشكل موثوق.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا للفترة 2026-2030					
الهدف	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**	**الشراكات من أجل الأهداف**	**الشراكات من أجل الأهداف**
الغاية	**الحصول على الغذاء**	**النظم الغذائية المستدامة**	**النظم الغذائية المستدامة**	**تعزيز القدرات**	**الشراكات العالمية**
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية:** تمكّن الأشخاص المتضررين من الأزمات والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخليا، في المناطق المستهدفة في إثيوبيا من الحصول بشكل فوري ومنصف على أغذية آمنة وكافية ومغذية، تحسبا للصدمات وخلالها وفي أعقابها	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2030، تعزيز رأس المال البشري لدى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي في المناطق المستهدفة، بدعم من أنماط غذائية أفضل صحيا ونظم صحية وتعليمية أقوى، مما يُمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم.	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2030، تمكّن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة للمخاطر من تعزيز سبل كسب عيشهم، بدعم من نظم غذائية قادرة على الصمود تُمكّنهم من تحمل الصدمات وعوامل الإجهاد المتعددة.	**الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية:** بحلول عام 2030، تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة من أجل الاستعداد للكوارث وإدارة المخاطر والحماية الاجتماعية ونظم غذائية تعزز الاستجابة الفعالة للصدمات.	**الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية:** حصول الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في إثيوبيا على الخدمات التي تُمكّنها من تحسين وصولها إلى المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر والمتضررة من الأزمات والاستجابة لاحتياجاتها على مدار العام.
النشاط	**النشاط 1:** تقديم مساعدات غذائية آمنة وكافية من الناحية التغذوية للأفراد المتضررين من الأزمات الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب تعزيز مسارات الاعتماد على الذات.	**النشاط 4:** دعم الحكومة والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في تنفيذ نُهج متعددة القطاعات وحزمة متماسكة من التدخلات التي تعزز الأنماط الغذائية الصحية وتعمل على الوقاية من سوء التغذية وإدارته.	**النشاط 6:** توفير حزمة متكاملة من دعم سبل كسب العيش، والإجراءات الاستباقية، والخدمات للمجتمعات المحلية المعرضة المخاطر، ولا سيما صغار المنتجين، والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة، والنساء والشباب.	**النشاط 7:** تزويد المؤسسات الحكومية على المستويين الوطني ودون الوطني وكيانات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بتعزيز القدرات، والمساعدة والدعم التقنيين تحسبا للصدمات الطبيعية والصدمات التي يسببها الإنسان والاستعداد والتصدي لها والتعافي منها.	**النشاط 8:** تقديم خدمات سلسلة الإمداد والخدمات الهندسية والإدارية للحكومة والجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية عند الطلب.
	النشاط 2: تقديم المساعدة التغذوية المنقذة للحياة للأشخاص المتضررين من الأزمات.	**النشاط 5:** دعم الحكومة والمجتمعات المحلية المستهدفة في توفير الأغذية المغذية والتي يتم الحصول عليها من مصادر محلية لأطفال المدارس، بما في ذلك من خلال برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.			**النشاط 9:** تقديم خدمات الطيران للشركاء الإنسانيين والإنمائيين.
	النشاط 3: تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية المنقذة للحياة والوجبات المدرسية للاجئين المقيمين في المخيمات، إلى جانب تعزيز قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة الحكومية المحلية والوطنية.				**النشاط 10:** تقديم الخدمات المتعلقة بإدارة المعلومات والتنسيق وتعزيز القدرات والخدمات اللوجستية للجهات الفاعلة الإنسانية.

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- يعمم **البرنامج** مراعاة مسائل الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين في جميع تدخلاته لكي يتم تقديم المساعدة إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي بشكل آمن وملائم وفعّال وعلى نحو يحفظ الكرامة. وتتضمن المشاركة المجتمعية وقنوات الاتصال الثنائية الاتجاه المحددة السياق آلية تعقيبات واستجابة مجتمعية قوية، وتوفير المعلومات، والتشاور المجتمعي ومشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار. ويوفر رصد العمليات والرصد بعد التوزيع، واستقصاءات الأمن الغذائي، قنوات إضافية للحصول على وجهات نظر الأشخاص المتضررين بشأن كفاءة وفعالية البرامج، ولتتبع نتائج البرامج وإرشاد عملية صنع القرار التشغيلي **للبرنامج** طوال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية.

2- وتماشيا مع متطلبات الرصد الدنيا، سيواصل **البرنامج** تعزيز ترتيبات رصد عملياته وحصائله، بما في ذلك توسيع نطاق الرصد من جانب أطراف ثالثة عند الحاجة. وسيواصل **البرنامج** تقوية الصلة بين آليات التعقيبات المجتمعية ورصد العمليات، مما سيسهم في تحسين نظم الإبلاغ وتبسيطها. ولتعزيز المساءلة والحد من أوجه عدم الكفاءة، سيعمل **البرنامج** على تعبئة راصدين ميدانيين متخصصين لجمع تعقيبات من المستفيدين بشأن عمليات تقديم الخدمات، بما في ذلك جودتها. وسيتم وضع مسارات واضحة لتصعيد تقارير الخسائر.

3- وسيعزز **البرنامج** قدرات الرصد والتقييم لدى الشركاء المتعاونين والمراقبين من الأطراف الثالثة عبر إجراء تقييمات مستهدفة للمهارات والقدرات، وتوفير التدريب التقني. وستساعد الأدوات الرقمية، مثل "Partner Connect" و"Impact Hub" على تسجيل نتائج الرصد والتقييم، مما يُمكِّن من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب، وتعزيز جودة البرامج، وضمان الشفافية والمساءلة. وستخضع البيانات والخدمات لعمليات ضمان الجودة ربع السنوية، وسيوفر الرصد الذي تقوده المجتمعات المحلية رؤى ثاقبة بشأن جودة بيانات البرامج. وسيستكشف **البرنامج** الفرص المتاحة للرصد والتقييم المشترك، وخاصة في ما يتصل بالمشروعات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة، من خلال مشاركته في مجموعات نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والأفرقة العاملة الأخرى وفي تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

4- وسيكلف **البرنامج** بإجراء تقييمات مستقلة، بما في ذلك ستة تقييمات مواضيعية لا مركزية، واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2028، وتقييم للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2029. وستُثري التقييمات اللامركزية مجالات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ، والمساعدة المقدمة للاجئين، والتغذية المدرسية، والقدرة على الصمود، والتغذية، والفعالية من حيث التكلفة لطرائق المساعدة.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

المخاطر الاستراتيجية

5- *عدم كفاية الموارد*: قد تؤدي الاحتياجات المتزايدة وتراجع مساهمات الجهات المانحة إلى فجوات في التنفيذ أو انخفاض القدرة على الحفاظ على استدامة التدخلات. وقد وضع **البرنامج** خطة استراتيجية قطرية قائمة على الأدلة تستهدف الأشخاص الأشد ضعفا مع تعزيز النظم. وتتكيف هذه الخطة مع النهج التخطيطي القائم على الاحتياجات في **البرنامج** لتقديم ميزانية أكثر واقعية متوائمة مع قدرات **البرنامج** ونقاط قوته واتجاهات الموارد والتوقعات والقيود التشغيلية. وسيعمل **البرنامج** على الوصول بتعبئة الموارد إلى حدودها القصوى، وتنويع التمويل لتعزيز الاستقلال التشغيلية، والتواصل مع الجهات المانحة لتشجيع المساهمات تتواءم مع الخطة الاستراتيجية القطرية، مع الإقرار بأن الصدمات الواسعة النطاق قد تتطلب إدخال تنقيحات على الميزانية.

6- *الأوضاع الأمنية المتقلبة* داخل إثيوبيا، والتي تتفاقم بفعل عدم الاستقرار في البلدان المجاورة، بما في ذلك جنوب السودان والسودان، قد تؤدي إلى زيادة تدفقات اللاجئين، وتقييد سبل وصول المساعدات الإنسانية، وزيادة حدة المخاطر التي تمس السلامة، وارتفاع التكاليف التشغيلية. ويمكن أن ترهق هذه الضغوط قدرات **البرنامج** وتؤثر على التماسك الاجتماعي. ويطبق **البرنامج** استراتيجية قوية لإدارة المخاطر الأمنية متوائمة مع معايير الأمم المتحدة، تشمل التخطيط للطوارئ، ورسم خرائط الوصول، وتقييم المخاطر، إشراك أصحاب المصلحة، وذلك من أجل حماية العمليات الإنسانية والتخفيف من المخاطر التي تهدد المستفيدين.

المخاطر التشغيلية

7- *تعطل سلسلة الإمداد*: في إطار تنفيذ تدابير الضمان العالمي، عزز **البرنامج** الضوابط المتعلقة بالكفاءة والفعالية في إيصال الأغذية من خلال استخدام "حل الميل الأخير"، ووضع علامات على الأكياس توضح وجهتها ورقم الاتصال بخط المساعدة التابع **للبرنامج**، واستحداث قادة للقوافل.

المخاطر الائتمانية

8- الالتزامات *الأخلاقية:* بناء على تدابير الضمان التي اتخذها في عام 2023، يعمل **البرنامج** على التخفيف من مخاطر التدليس وتحريف مسار المساعدات والفساد من خلال تدابير الوقاية والكشف والاستجابة التي تعزز الشفافية والمساءلة. وللحد من التعرض للمخاطر الائتمانية، سينفذ **البرنامج** تدابير رقابة تعزز الضوابط الداخلية والامتثال. وسيخضع جميع الشركاء المتعاونين لعملية فحص من خلال بوابة شركاء الأمم المتحدة وتقييمات أداء سنوية، ورقابة منتظمة. وستُعزَّز عمليات إدارة الحوادث لضمان الاستعراض في الوقت المناسب للدروس المستفادة، وتحسين بيئة الرقابة، وتصعيد المسائل في الوقت المناسب. وتؤدي آليات التعقيبات المجتمعية والاستجابة دورا حاسم الأهمية في تحديد المخاطر ومعالجة الشواغل المجتمعية.

9- *الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين:* في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية، سيواصل **البرنامج** التزامه بالتنفيذ الفعال للتدابير التي تخفف مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسيُوسع نطاق أنشطته في مجالي الدعوة والتوعية والتي تركز على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتي تستهدف موظفي **البرنامج** وشركائه والمجتمعات المحلية المتضررة. وسيواصل **البرنامج** العمل كعضو نشط في الشبكة القطرية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسيشارك في رئاسة الشبكة الإقليمية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنطقة الصومالية ومنطقة عفر. وسيُعين **البرنامج** منسقين ومناوبين في جميع مكاتبه، وسيُعزز إجراءات الإبلاغ والإحالة الداخلية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل **البرنامج** التطبيق الصارم لعملية التقييم الذاتي للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للشركاء المتعاونين عبر بوابة شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط تعزيز القدرات لتحفيز التطبيق المؤسسي للتدابير الرئيسية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بين الشركاء، عند الضرورة. وأخيرا، سيشمل تنفيذ خطة عمل المشاركة المجتمعية، وهي الوثيقة التوجيهية الرئيسية لعمل المكاتب القطرية مع المتضررين، جلسات مخصصة للمجتمعات المحلية بشأن حقوقها وآليات الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المخاطر المالية

10- *انخفاض قيمة العملة والتضخم:* يهدد انخفاض قيمة عملة إثيوبيا مقابل العملات الرئيسية بزيادة تكاليف البرامج وتقليص القوة الشرائية للمستفيدين. وسيرصد **البرنامج** هذه المخاطر ويطبق استراتيجيات مالية للتخفيف من آثارها.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

11- تماشيا مع إطار **البرنامج** للاستدامة البيئية والاجتماعية، ستُفحص جميع الأنشطة بهدف منع أو تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأشخاص والبيئة. وسيضع **البرنامج** خططا للإدارة البيئية والاجتماعية استنادا إلى نتائج الفحص البيئي حيثما تقتضي الضرورة ذلك. وسيواصل **البرنامج** المبادرات التي تحول دون تدهور الأراضي وتشجع على استعادتها والإدارة المستدامة

للموارد الطبيعية. ويسهم تعزيز قدرات الموظفين والشركاء والمجتمعات المحلية المتضررة، إلى جانب تعزيز نظم الإبلاغ والإحالة، في التخفيف من المخاطر والاستجابة لها، ويعزز المساءلة، ويحسّن جودة البرامج.

12- ويتخذ **البرنامج** خطوات لتعزيز حماية المستفيدين، بما في ذلك من خلال التخفيف من المخاطر التي يمكن أن تسهم في التوتر المجتمعي، وضمان سلامة المواقع، والكشف عن اختلاس الموارد، وحماية المستفيدين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويدل الاستهداف الشفاف والقائم على الضعف على التزام **البرنامج** بمراعاة اختلال موازين القوى والحد من المخاطر التي تكرس الاستبعاد.

13- ويدمج **البرنامج** الاستدامة البيئية في أنشطة المشتريات والمرافق والعمليات، بما في ذلك من خلال جهود تعزيز كفاءة استخدام الموارد وإعادة التدوير، مثل التزام دائرة الطيران بخفض الانبعاثات الكربونية، في إطار مبادرة "نحن نخفّض".

الملحق الثالث

ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتوزيع تكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*

الجدول 1: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*

حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	النشاط	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
1	1	216 128 167	219 617 893	222 609 753	221 872 765	226 913 397	**1 107 141 975**
	2	135 269 166	134 242 821	126 377 414	118 030 795	110 723 001	**624 643 197**
	3	174 083 901	188 234 959	180 389 872	170 767 330	175 283 764	**888 759 825**
2	4	17 023 765	18 054 523	19 525 396	20 576 171	21 707 913	**96 887 768**
	5	48 089 115	55 563 528	57 119 026	51 666 769	46 434 516	**258 872 954**
3	6	22 058 982	26 384 251	31 356 440	32 968 685	29 583 364	**142 351 722**
4	7	4 041 989	4 315 158	2 935 446	2 333 222	3 837 976	**17 463 791**
5	8	30 625 019	30 614 706	30 691 111	30 790 847	30 850 117	**153 571 801**
	9	4 650 554	4 670 487	4 702 096	4 740 283	4 773 036	**23 536 457**
	10	3 034 373	1 458 996	749 147	169 256	174 625	**5 586 397**
المجموع		**655 005 030**	**683 157 323**	**676 455 702**	**653 916 124**	**650 281 710**	**3 318 815 888**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة *(دولار أمريكي)*

	الهدف الاستراتيجي 1 للبرنامج	الهدف الاستراتيجي 2 للبرنامج	الهدف الاستراتيجي 3 للبرنامج	الهدف الاستراتيجي 4 للبرنامج	الهدف الاستراتيجي 5 للبرنامج	المجموع
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 5 للخطة الاستراتيجية القطرية	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**	
التحويلات	2 124 719 042	275 606 775	109 011 989	12 579 247	166 254 096	**2 688 171 150**
التنفيذ	225 133 142	43 396 833	18 602 146	3 083 425	6 519 127	**296 734 673**
تكاليف الدعم المباشرة	110 753 448	15 044 019	6 049 453	735 253	8 143 981	**140 726 153**
المجموع الفرعي	**2 460 605 632**	**334 047 627**	**133 663 589**	**16 397 926**	**180 917 204**	**3 125 631 977**
تكاليف الدعم غير المباشرة	159 939 366	21 713 096	8 688 133	1 065 865	1 777 451	**193 183 911**
المجموع	**2 620 544 998**	**355 760 722**	**142 351 722**	**17 463 791**	**182 694 655**	**3 318 815 888**

الملحق الرابع

الجدول 3: الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة						
	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
مجموع المستفيدين (من دون التداخلات)	5 221 433	4 438 116	4 418 226	4 244 613	3 732 456	8 698 041

الملحق الخامس

الحصص الغذائية (غرام/شخص/يوم) أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم) بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية والنشاط									
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية								
	النشاط 1		النشاط 2		النشاط 3				
نوع المستفيدين	المساعدة الغذائية العامة	آلية الاستجابة السريعة	الأطفال من عمر 6 أشهر إلى 59 شهرا	الحوامل والمرضعات من النساء والبنات	المساعدة الغذائية العامة	المساعدة الغذائية العامة: الوافدون الجدد	علاج سوء التغذية الحاد المعتدل – الأطفال من عمر 6 أشهر إلى 59 شهرا	علاج سوء التغذية الحاد المعتدل – الحوامل والمرضعات من النساء والبنات	الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل - الحوامل والمرضعات من النساء والبنات	الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل – الأطفال من عمر 6 أشهر إلى 59 شهرا	الوجبات المدرسية
الطريقة (أغذية أو نقد)	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	أغذية	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية	أغذية
الحبوب	500	500			167	283					
البقول	50	50			33	50					
الزيوت	15	15			15	15					8
الملح					5	5					3
السكر											
مستحضر Super Cereal	200	200			33.3	33.5					120
مستحضر Super Cereal Plus				250				200	200	200	
الأغذية التكميلية الجاهزة للاستعمال			100				100				
مسحوق المغذيات الدقيقة											
مجموع السعرات الحرارية في اليوم	2000	2000	510	1000	833	1284	510	800	760	760	528
نسبة السعرات الحرارية من البروتين	13.8	13.8	8.6	16.0	13.0	13.8	8.6	16	14.7	14.7	12.7
النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم؛ مع استخدام المتوسط عند الحاجة)	0.8		0.9	1.1	0.2						
عدد أيام التغذية في السنة	360	90	360	360	360	360	360	360	360	360	220

الحصص الغذائية *(غرام/شخص/يوم)* وقيمة التحويلات القائمة على النقد *(دولار أمريكي/شخص/يوم)* بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية والنشاط				
	الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية	الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية		
	النشاط 4	النشاط 5		النشاط 6
نوع المستفيدين	قسائم الأغذية الطازجة	التغذية المدرسية في حالات الطوارئ	التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية	سبل كسب العيش
الطريقة (أغذية أو نقد)	تحويلات قائمة على النقد	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	أغذية وتحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد
الحبوب			48	
البقول			14	
الزيوت		8	10	
الملح		3	3	
السكر				
مستحضر Super Cereal		120	72	
مستحضر Super Cereal Plus				
الأغذية التكميلية الجاهزة للاستعمال				
مسحوق المغذيات الدقيقة				
مجموع السعرات الحرارية في اليوم		528	584	
نسبة السعرات الحرارية من البروتين		12.7	11.4	
النقد (دولار أمريكي/شخص/يوم؛ مع استخدام المتوسط بحسب الحاجة)	0.4			22
عدد أيام التغذية في السنة	360	176	176	3

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يتاح مزيد من المعلومات التشغيلية والمتعلقة بالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستُقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُحدّث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] على النحو المنصوص عليه في سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.